# المنطق المجرد بين يديك

الدكتور علي بن محمد الدخيل الله
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ـ كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقـــديـــم :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه . من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــد :

فهذه مقالة مختصرة الهدف منها بيان أن القياس المنطقي الذي هو الغاية في علم المنطق صحيح في حد ذاته إذا جرد عن ادعاءات المناطقة وتصوراتهم الخاصة والتزمت شروطه وحدوده مادة وصورة.

وبيان أصل المنطق الأرسطي ولبه وجوهره والمعاني التي يعود إليها وشرحها بلغة سهلة وعبارات واضحة وأمثلة مألوفة تقربها إلى الذهن وتوضحها للمبتدئين وأشباههم.

وبيان أن القياس المنطقي لما كان أحكاما عقلية قطعية فإن هناك مَنْ أحسن استعماله وهناك من أساء استعماله وهناك من استعمله استعمالاً محايدا إذا جرده عن المادة وبين أنه ينتج حكما صحيحا. وقد وضحت الاستعمالات السابقة بالأمثلة التطبيقية إلا أن أغلب من استعمل من المتكلمين إنما استعملوه استعمالاً خاطئا وقد وضحت ذلك بجملة من الأمثلة في باب الاعتقاد.

ولهذا اختلفت فتاوى العلماء فيه بين الإيجاب والتحريم والإباحة بشروط[1] . فكل منهم نظر إليه من زاوية معينة فمن رأى ما فيه من الحق حكم بوجوبه وأنه ميزان العلوم، ومن رأى ما فيه من الباطل حكم بتحريمه ومن رآه قد اختلط حقه بباطله حكم بإباحة تعلمه بشروط.

وفي خاتمـة هذه المقـالـة بينت أن المنطق وإن كان صحيحا إلا أنه يتطرق إليه الضعف من ناحيتين: إحداهما الوسيلة فطريقه طويلة وصعبة ومتشعبة ومعقدة. وثانيتهما ناحية الغاية فهو قليل الفائدة إذ هدفه إيضاح الواضح وتبيين البين، وقد وضحت ذلك بمثال.

كما يمكن الاستغناء عنه بضروب من الأدلة العقلية الفطرية دون استحضار هذه الشروط والأوضاع والمواصفات. ولذا قال شيخ الإسلام كلمته الرائعة المشهورة: «إن المنطق اليوناني لايحتاج إليه الذكي ولاينتفع به البليد».

لأن الـذكي قد استغنى بما لديـه من عقـل وقـاد بمعرفة التماثل بين المتماثلات والاختـلاف بين المختلفات والتلازم بين المتلازمات فهو يزن بعقله الفطري دون شروط ومواصفات.

والبليــد لاتـزيـده معـرفـة هذه الأحكـام العقليـة المقيـدة بالحـدود والشروط والمصطلحات إلا بلادة وفسادا.

هذا وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا العمل نافعا ومفيداً كما أسأله سبحانه أن يجعله خالصا صوابا والله وحده الهادي إلى سواء السبيل..

# الرمـــوز المستعملـــة

| | | |
|---|---|---|
| > | : | أصغر من |
| = | : | يســاوى |
| # | : | لا يســاوي |

# المنطق المجرد بين يديك

**تمهيـد :**

اعلم أن القياس عند المناطقة ينقسم إلى قسمين هما :

الأول : القياس الاقتراني[2] وهو المعروف بالحملي وهو قياس الشمول وسائر أشكاله راجعة إلى الشكل الأول.

وجه الحكم العقلي في إنتاج الشكل الأول هو:

أن الحد الأصغر إذا اندرج في الحد الأوسط واندرج الأوسط في الأكبر لزم عقلا اندراج الأصغر في الأكبر. وهذا أمر عقلي لاشك فيه.

الثاني: القياس الاستثنائي وهو القياس الشرطي[3] وينقسم إلى قسمين :

أ - متصل وهو التلازم.

ب - منفصل وهو التقسيم.

ويمكن تلخيص هذين القسمين في ست صور هي :

**الصورة الأولى :**

أن الحد الأصغر إذا اندرج في الحد الأوسط واندرج الحد الأوسط في الحد الأكبر لزم عقلا اندراج الحد الأصغر في الحد الأكبر[4].

**الصورة الثانية :**

نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم.

**الصورة الثالثة :**

ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم

**الصورة الرابعـة :**

أن نفي كل واحد من النقيضين[5] يستلزم ثبوت الآخر وثبوت كل منهما يستلزم نفي الآخر.

**الصورة الخامسة :**

ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم.

**الصورة السادسة :**

نفي الأعم يستلزم نفي الأخص.

فالصورة الأولى هي القياس الاقتراني والصورة الثانية والثالثة هي القياس الاستثنائي المتصل وهو التلازم، والصور الثلاث الأخيرة هي أقسام القياس الاستثنائى المنفصل وهو التقسيم وبيانها بالأمثلة كالآتي:

**الصورة الأولى :**

أن الحد الأصغر إذا اندرج في الحد الأوسط واندرج الحد الأوسط في الحد الأكبر لزم عقلا اندراج الحد الأصغر في الحد الأكبر.

مثال :

العالم مخلوق. وكل مخلوق لابد له من خالق. ينتج : العالم لابد له من خالق[٦].

(فالعالم) هو الحد الأصغر، و(مخلوق) هو الحد الأوسط و(الخالق) هو الحد الأكبر.

ومثاله بالرموز المجردة:

أ < ب

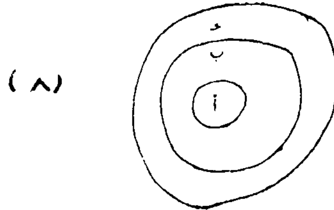
ب < جـ

ينتج :

أ < جـ[٧].

ومعناه إذا كانت (ألف) أصغر من (باء) و(باء) أصغر من (جيم) ينتج أن (ألف) أصغر من (جيم) فالألف هى الحد الأصغر و(باء) هي الحد الأوسط و(جيم) هى الحد الأكبر.

(٨)



ومن الأمثلة الباطلة التي استعمل فيها هذا النوع من القياس ما ذكره الرازى فخر الدين في كتابه المطالب العالية في العلم الإلهي[٩] حيث قال: في استدلاله لمذهب الأشاعرة في نفي أن يكون للعبد قدرة مؤثرة في الفعل ولهذا يكون العبد مجبرا على فعله قال:

البرهان الأول :

فعل العبد ممكن.

وكل ممكن فهو واقع بقدرة الله.

ينتج : أن فعل العبد واقع بقدرة الله.

و(فعل العبد) هو الحد الأصغر و (ممكن) هو الحد الأوسط و(واقع بقدرة الله) هو الحد الأكبر.

وهـذا الـدليل غاية مافيه الـدلالـة على أن فعـل العبد واقع بقدرة الله وهو حق إلا أنه استدل به على نفي أن يكون للبعد قدرة مؤثرة واستدل به على أن العبد مجبور على فعله وكلتا المسألتين لا يدل عليهما الدليل بوجه كما ترى.

وهذه الصورة تمثل القياس الاقترانى الحملي عند المناطقة وهو قياس الشمول.

**الصورة الثانية :**

نفي اللازم يقتضى نفي الملزوم[١٠].

مثال :

كلما كانت الشمس طالعة كانت الكواكب خفية.

لكن الكواكب ليست خفية.

ينتج فالشمس ليست بطالعة.

نفي اللازم (الكواكب خفية) يقتضى نفي الملزوم (الشمس طالعة).

مثال آخر:

إذا كان هذا السائل زئبقاً فهو يتمدد بالحرارة.

لكن هذا لايتمدد بالحرارة.

ينتج : فهذا السائل ليس بزئبق .
فنفي اللازم (يتمدد بالحرارة) يقتضى نفي الملزوم (أن هذا السائل زئبق) .
مثال آخر :
إن كانت الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر .
لكن المصلي غير متطهر .
ينتج : فالصلاة غير صحيحة(11) .
نفي اللازم (المصلى متطهر) يقتضى نفى الملزوم (الصلاة صحيحة) .

ومثاله بالرموز المجردة :
لو كانت . أ = ب فإن جـ = د .
لكن جـ # د
ينتج أن ؛ أ # ب
رفع التالي (جـ # د) ينتج رفع المقدم (أ # ب )
أو نفي اللازم (جـ # د ) يقتضي نفي الملزوم (أ # ب )

ومن الأمثلة الباطلة ماحكاه الرازي في كتابه المطالب العالية عن المعتزلة الذين ينكرون أن يكون الله خالقا لأفعال العباد قال :

«الحجة الأولى : لو كان الكفر والفسق حاصلان بتخليق الله تعالى وقضائه لوجب الرضا به . لكن الرضا به لايجوز فوجب لا يكون بتخليق الله وقضائه»(12) .
فنفى اللازم (الرضا به) يقتضى نفي الملزوم وهو (تخليق الله وقضاؤه) .

فوجه الخطأ هنا في المقدمة الأولى وهو التلازم بين الخلق والرضا حيث ظنوا أن كل شيء خلقه الله يجب الرضا به ومعلوم في الشريعة أنه لايجب الرضا بكل ماخلقه الله من الأشياء والمعاني، فهناك أمران : قضاء الله وهو فعل القائم بذات الله تعالى ومقضى هو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خير وعدل ورحمة فيرضى به كله والمقضى منه مايجب الرضا به، كالرضا بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا ، ومنه مايستحب كالرضا عند حلول المصائب والكوارث ومنه مايحرم الرضا به كالفسق والظلم والكفر والفجور(13) .

مثال آخر :

قولهم : لو كان مستويا على العرش لكان مشبها للحوادث .

لكنه غير مشبه للحوادث .

ينتج : فهو غير مستو على العرش[١٤] .

فنفي اللازم (وهو كونه مشبها للحوادث) يقتضى نفي الملزوم وهو (أنه مستو على العرش) .

ووجه الخطأ هنا في المقدمة الأولى حيث ادعى التلازم بين الاستواء على العرش وبين مشابهة الحوادث وهذا باطل إذا أثبت سبحانه لنفسه الاستواء على العرش في مواضع من كتابه ونفى عن نفسه مماثلة المخلوقات في آيات كثيرة وهو أعلم بنفسه من خلقه فلا تلازم بين هذا وهذا .

**الصورة الثالثة :**

ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم[١٥] .

مثال :

كلما زالت الشمس وجبت صلاة الظهر .

لكن الشمس قد زالت .

ينتج : إذا وجبت صلاة الظهر[١٦] .

فثبوت الملزوم (وهو زوال الشمس) يقتضى ثبوت اللازم وهو (وجوب صلاة الظهر) .

مثال آخر :

إن كان هذا السائل زئبقا فهو يتمدد بالحرارة .

لكن هذا السائل زئبق .

ينتج : إذاً يتمدد بالحرارة[١٧] .

فثبوت الملزوم (وهو كونه زئبقا) يقتضي ثبوت اللازم (وهو كونه يتمدد بالحرارة) .

ومثاله بالرمز المجرد :

لو كانت أ = ب فإن جـ = د .

لكن أ = ب

ينتج إذاً جـ = د
فإثبات المقدم ( أ = ب ) نتيجته إثبات التالي (جـ = د ) .
فثبوت الملزوم ( أ = ب ) يقتضى ثبوت اللازم (جـ = د ) .

ومن الأمثلة الباطلة لو قيل في المثال السابق :
لو كان مستويا على العرش لكان مشبها للحوادث .
لكنه مستو على العرش .
ينتج : فهو مشبه للحوادث .
فثبوت الملزوم (وهو الاستواء على العرش) يقتضى ثبوت اللازم وهو (مشابهته للحوادث) .

وهذه النتيجة باطلة لمخالفتها لصريح القرآن لأن الله أثبت لنفسه الاستواء ، ونفى عن نفسه مماثلة المخلوقات ، فاستواؤه صفة من صفاته وجميع صفاته منزهة عن مشابهة صفات الخلق كما أن ذاته منزهة عن مشابهة ذوات الخلق(١٨) .

**الصورة الرابعـــة :**

نفي كل واحد من النقيضين يستلزم وجود الآخر ووجود كل منهما يستلزم نفي الآخر(١٩) .

مثال :
إما أن يكون الشيء موجودا وإما أن يكون معدوما .
لكنه غير موجود .
ينتج : فهو معدوم .
- لكنه غير معدوم .
ينتج : فهو موجود .
- لكنه معدوم .
ينتج : فهو غير موجود .

مثال آخر :

الجسم إما أن يكون متحركا وإما أن يكون ساكنا[*].

مثال بالرموز :

إما أن تكون أ = ب أو = جـ.

لكن أ # ب

ينتج إذا أ = جـ

لكن أ # جـ

ينتج إذا أ = ب.

لكن أ = ب

ينتج إذاً أ # جـ

لكن أ = جـ

ينتج إذاً أ # ب[٢٠]

ومن الأمثلة الباطلة ما استدل به القائلون بوجود إلَهَيْنْ أحدهما للخير والآخر للشر إما أن يكون الموجود خيرا وفاعله خير أو يكون الموجود شرا وفاعله شرير.

- لكن الموجود غير خير.
  ينتج إذاً الموجود شر وفاعله شرير.
- لكن الموجود غير شر.
  ينتج إذاً الموجود خير وفاعله خير.
- لكن الموجود خير.
  ينتج إذاً هو غير شر وفاعله خير.
- لكن الموجود شر.
  ينتج إذاً غير خير وفاعله شرير.

قالوا فلما علمنا أن الشر والخير نقَيضان لايجتمعان ولايرتفعان علمنا أن للكون خالقين أحدهما خير وهو خالق الخير والثاني شرير وهو خالق الشر.

وهذا الدليل أخذته من الرازي في المطالب العالية حاكيا أدلة القائلين بالتثنية حيث قال :

«الحجة الأولى : وجدنا في هذا العالم خيرا وشرا ونقصا وضرا ولذة وألما وصحة وسقما ومرارة ومكروها ومعلوم أن فاعل الخير خير وفاعل الشر شرير والفاعل الواحد يمتنـع أن يكون خيرا وشريرا معا وأن يكون ممدوحا ومذموماً معا فلابد من فاعلين يكون أحدهما خيراً ممدوحا ويكون الثاني شريراً مذموما» .

**الصورة الخامســة :**

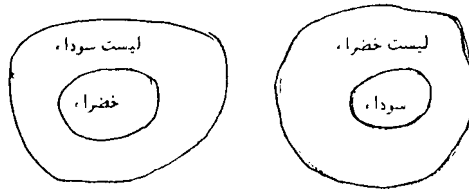
ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم[٢٣] .

مثال :

هذه السبورة إما أن تكون سوداء أو تكون خضراء» .

- لكنها خضراء .

ينتج : فهي ليست بسوداء .




(فسوداء) أخص من قولنا (ليست خضراء) لأن قولنا (ليست خضراء) يشمل جميع الألوان ماعدا الأخضر أما قولنا (سوداء) فهو يعنى لونا واحدا فقط هو السواد فصار ثبوت الأخص (لكنها سوداء) يستلزم ثبوت الأعم (فهي ليست بخضراء) .

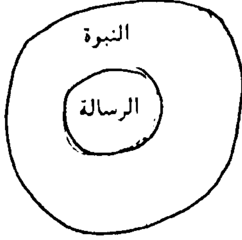
وقولنا (لكنها خضراء) أخص من قولنا ليست سوداء • لأن قولنا (ليست سوداء) يشمل جميع الألوان ماعدا الأسود أما قولنا (لكنها خضراء) فهو يعنى لونا واحدا فقط هو الأخضر فصار ثبوت الأخص (لكنها خضراء) • يستلزم ثبوت الأعم (فهي ليست سوداء) ومثله العلاقة بين كل خاص وعام مثل العلاقة بين النبوة والرسالة وإنسان وحيوان . ولون وأسود ، والغلو والاستواء وغيرها فثبوت الرسالة الأخص يستلزم ثبوت النبـوة (الأعم) وكـذا ثبـوت الحيوانية . وثبـوت السواد يستلزم ثبوت اللونية وثبوت الاستواء يستلزم ثبوت العلو . وهكذا .

ومثاله بالرموز المجردة.

كلما كانت أ هي ب كانت جـ.

لكن أ هي ب

إذاً هي جـ




أو يقال: ـ

كلما كانت أ هي ب كانت جـ هي د

لكن أ هي ب

إذاً جـ هي د

أو يقال:

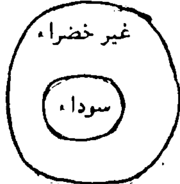
كلما كانت أ هي جـ كانت ب هي جـ.

لكن أ هي جـ

إذاً ب هي جـ[24]

**الصورة السادسة:**

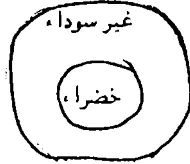
نفي الأعم يستلزم نفي الأخص[25].




مثال:

هذه السبورة إما أن تكون غير سوداء.

وإما أن تكون غير خضراء.




- لكنها سوداء.

ينتج: فهي ليست خضراء.

- لكنها خضراء.

ينتج: فهي ليست سوداء.

فنفي الأعم وهو هنا (غير سوداء) يستلزم نفي الأخص وهو في المثال (خضراء).
وكذا يقال فيما بعد:

فنفي الأعم وهو هنا (غير خضراء) يستلزم نفي الأخص وهو (سوداء).
(فغير سوداء) أعم من قولنا (خضراء) فالأولى تشمل جميع الألوان ماعدا الأسود

أمـا الثـانية فتعني لونـا واحدا هو الأخضر وكذا قولنا (غير خضراء) أعم من قولنا (سوداء) ومثله العلاقة بين كل خاص وعام مثل العلاقة بين النبوة والرسالة، وإنسان وحيوان ولون وأسود، فنفي الأعم (النبوة) يستلزم نفي الأخص (الرسالة) وكذا نفي الحيوانية يستلزم نفي الإنسانية ونفي اللونية يستلزم نفي السواد. . . وهكذا. ومثاله بالرموز المجردة:

- كلما كانت أ هي ب كانت جـ
لكن أ ليست جـ
إذاً هي ليست ب
أو يقال:

- إذا كانت أ هي ب كانت جـ هي د
لكن جـ هي د
إذا أ ليست ب

- أو يقال :
كلما كانت أ هي جـ كان ب هي جـ
لكن ب ليست جـ
إذاً أ ليست جـ[٢٦].

**وهذه الصور الست تمثل أصل المنطق ولبه وجوهره إذ الغاية في علم المنطق هو القياس، والقياس عند المناطقة على قسمين:**

الأول : القياس الاقتراني: وهو ماذكرت فيه النتيجة بالقوة دون الفعل بأن يكون مشتملا على مادتها دون صورتها. وأشكاله أربعة وكلها ترجع إلى الشكل الأول وهو المذكور في الصورة الأولى[٢٧].

الثاني القياس الاستثنائي: وهو ماذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل وذلك بأن تذكر فيه بمادتها وهيئتها الترتيبية[٢٨]. وينقسم إلى قسمين:

احد هما : الاستثنائي المتصل: وهو ما تركب من مقدمتين إحداهما شرطية متصلة والثانية استثنائية وهو التلازم وينتج في حالتين:

الأولــى : رفع التالي ونتيجته رفع المقدم.
وهي الصورة الثانية والتي عبرنا عنها بأن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم.

الثانية : إثبات المقدم ونتيجته إثبات التالي.
وهي الصورة الثالثة والتي عبرنا عنها بأن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم.

لكن رفع المقدم لايلزم منه رفع التالي لجواز أن يكون التالي أعم، ولايلزم من نفي الأخص نفي الأعم؛ لأن نفي الملزوم لايقتضي نفي الـلازم، كما أن إثبات التالي لايلزم منه إثبات المقدم لأنه لايلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص: أي أن وجود اللازم لايقتضي وجود الملزوم[٢٩].

وقد تقدمت الأمثلة[٣٠].

الثاني: الاستثنائي المنفصل: وهو ما تركب من مقدمتين؛ إحداهما شرطية منفصلة والثـانية استثنائية وهو التقسيم وكبراه المنفصلة إما أن تكون مانعة جمع وخلو وهي الحقيقية فتنتج في الحالا الأربع:

- إثبات المقدم ينتج رفع التالي.
- وإثبات التالي ينتج رفع المقدم
- ورفع المقدم ينتج إثبات التالي.
- ورفع التالي ينتج إثبات المقدم.

وذلك لأن النقيضين لايجتمعان ولايرتفعان فإذا وجد أحدهما انتفى الآخر وإذا انتفى أحدهما وجد الآخر.

وهذه هي الصورة الرابعة.

وإما أن تكون كبراه المنفصلة مانعة جمع وحينئذ تنتج في حالتين:

- إثبات المقدم ينتج رفع التالي.
- إثبات التالي ينتج رفع المقدم.

وهي الصورة الخامسة التي عبرنا عنها بأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم أما رفع المقدم والتالي فلاينتج إثبات الآخر لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم[٣١] وقد سبقت الأمثلة[٣٢].

وإذا كانت الكبرى مانعة أنتجت في حالتين:

- رفع المقدم ينتج إثبات التالي.
- ورفع التالي ينتج إثبات المقدم.

وهي الصورة السادسة التي عبرنا عنها بأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص.

وأما إثبات المقدم والتالي فلاينتج رفع الآخر وذلك لأن ثبوت الأعم لايستلزم ثبوت الأخص[٣٣].

وقد سبقت الأمثلة[٣٤].

فالقياس إذا إما أن يكون قياس (تداخل) وهو الاقتراني الحملي وإما أن يكون قياس (تلازم) وهو الشرطي المتصل وإما أن يكون قياس (تعاند) وهو التقسيم والترديد وهو الشرطي المنفصل[٣٥][٣٦].

**مســألة:**

وهذه الصور الست ترجع إلى معنى واحد وهو التلازم، قال شيخ الإسلام «وإذا قالوا إن جميع ما يذكر من الأدلة يرجع إلى هذه الأشكال: قيل لهم: بل جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول..»[٣٧].

وقال في موضوع آخر «.. بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله وقد دخل في هذا كل ما ذكروه ومالم يذكروه»[٣٨].

وقال في موضوع ثالث عند قول نظار المسلمين «وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم وانتفاء اللازم يقتضى انتفاء الملزوم» بل هذا مع اختصاره فإنه يشمل جميع أنواع الأدلة سواء سميت (براهين) أو (أقيسة) أو غير ذلك فإن كل مايستدل به على غيره. فإنه مستلزم له فيلزم من تحقق الملزوم الذي هو الدليل تحقق اللازم الذي هو المطلوب المدلول عليه ويلزم من انتفاء اللازم الذي هو المدلول عليه انتفاء الملزوم الذي هو الدليل[٣٩].

وبيان ذلك: أن الاقتراني هو نوع من التلازم.

ففي المثال:

هذا ليس بمتطهر.
ومن ليس بمتطهر فصلاته غير صحيحة
ينتج فهذا صلاته غير صحيحة

فيقال فيه يلزم من عدم الطهارة عدم صحة الصلاة ويلزم من صحة الصلاة وجود الطهارة.

أما الشرطي المتصل فهو التلازم بعينه[40] لأن معناه أن نفي اللازم يقتضى نفي الملزوم ووجود الملزوم يقتضي وجود اللازم.

كما في المثال:

إن كانت الصلاة صحيحة فالمصلى متطهر.

وكذلك يقال في الشرطي المنفصل: مايلزم من وجود أحد النقيضين عدم الآخر ومن عدمه وجوده[41].

وهذا في الحقيقية مانعة الجمع والخلو أما مانعة الجمع ومانعة الخلو فهما فرعان عن مانعة الجمع والخلو إذ الأولى تمثل الطرف الأول والثانية تمثل الطرف الثاني،الحقيقية طرفاها هما اللذان لايجتمعان ولايرتفعان ومانعة الجمع طرفاها هما اللذان لايجتمعان وقد يرتفعان، ومانعة الخلو طرفاها هما اللذان لايرتفعان وقد يجتمعان.

فعاد المنطق كله بصوره وأشكاله وأقيسته وبراهينه إلى معنى واحد وهو: (أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم ووجود الملزوم يقتضى وجود اللازم)

## إيضـــاح:

اعلم أن هذه الصور الست ومحترزاتها السابقة أخذت من قول فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في مقدمة كتابه آداب البحث والمناظرة[42] حيث قال:

راعلم أن نفس القياس المنطقى في حد ذاته صحيح النتائج إذا ركبت مقدماته على الوجه الصحيح صورة ومادة مع شروط إنتاجه فهو قطعي الصحة وإنما يعتريه الخلل من جهة الناظر فيه فيغلط فيظن هذا الأمر لازما لهذا مثلا فيستدل بنفي ذلك اللازم في زعمه على نفي ذلك الملزوم مع أنه لاملازمة بينهما في نفس الأمر البتة.

ومن أجل غلطه في ذلك تخرج النتيجة مخالفة للوحي الصحيح لغلط المستدل ولو كان استعمال القياس المنطقى على الوجه الصحيح لكانت نتيجته مطابقة للوحي بلاشك لأن العقل الصريح لايخالف النقل الصحيح.

وإيضاحه باختصار أن القياس المنطقى نوعان:

الأول: الاقتراني: وهو المعروف بالحملى وقياس الشمول كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله وسائر أشكاله راجعة إلى الشكل الأول ووجه الحكم العقلي بصحة إنتاج الشكل الأول هو أن الحد الأصغر إذا اندرج في الحد الأوسط واندرج الأوسط في الأكبر لزم عقلا اندراج الأصغر في الأكبر وهذا أمر عقلي لاشك فيه ولايتغير بتغير الزمان لأنه حكم عقلي قطعي ثابت.

وأما القياس الاستثنائي إذا كان مركبا من متصلة لزومية واستثنائية فلا ينتج منه إلا ضربان وحاصلهما بالتقريب للذهن:

أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم.

وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم.

وكلاهما حكم عقلي قطعي ثابت لايمكن تغييره.

والمركب من شرطية منفصلة إن كانت حقيقية مانعة جمع وخلو أنتجت ضروبه الأربعة: لأن نفي كل واحد من النقيضين يستلزم وجود الآخر ووجود كل واحد منهما يستلزم نفي الآخر.

وهذه أحكام عقلية قطعية لاتتغير بحال.

والمركب من مانعة الجمع المجوزة للخلو يقطع العقل بصحة إنتاج ضربيه المنتجين. لأن مانعة الجمع المذكورة لاتتركب إلا من قضية وأخص من نقيضها فكلا طرفيها أخص من نقيض الآخر ولذا كان إثبات كل من طرفيها يقتضي نفي الأخر لأن إثبات ماهو أخص من النقيض يستلزم إثبات النقيض لأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم بلا عكس. وإذا ثبت النقيض علم انتفاء نقيضه قطعا لاستحالة اجتماع النقيضين. فتبين أن ثبوت كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الآخر.

بخلاف نفي أحد الطرفين فلا يقتضي نفي الطرف الآخر لأن نفي ماهو أخص من النقيض لايستلزم نفي النقيض لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم.

وكذلك المركبة من مانعة الخلو المجوزة للجمع فإن العقل الصحيح يقطع بصحة إنتاج الضربين المنتجين منه وهما العقيمان في الذي قبله لأن مانعة الخلو المجوزة للجمع لاتتركب إلا من قضية وأعم من نقيضها فكلا طرفيها أعم من نقيض الآخر. ولذا كان نفي كل واحد منهما يقتضي وجود الآخر بلا عكس. لأن نفي ماهو أعم من النقيض يستلزم نفي النقيض لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص. وإذا لزم من انتفائه انتفاء النقيض علم قطعا ثبوت النقيض الآخر لاستحالة عدم النقيضين معا فتبين أن نفي كل واحد من طرفيها يستلزم ثبوت الآخر بلا عكس وكل ماذكر بحكم العقل وأنه لايتغير بتغير الزمان.

وقد ورد مثل هذا النص حول صورة القياس المنطقي ومعانيه عند شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الرد على المنطقيين كما في ص ١٦٠، ١٦١ وص ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥.

وقول الشيخ محمد الشنقيطي سبق شرحه شرحا موضوعيا من خلال الصور الست التي فحصت بها القياس المنطقي بنوعيه كما زودتها بالأمثلة الصحيحة والأمثلة الرمزية المجردة والأمثلة الخاطئة لبيان أنها أحكام عقلية قطعية لكنها قد تستعمل استعمالا صحيحا فتأتي بنتائج صحيحة وقد تستعمل استعمالا خاطئا فتأتي بنتائج خاطئة وقد تستعمل استعمالا رمزيا مجردا وسأشرحه شرحا تحليليا مع التوضيح بالأمثلة لبيان مالم يتبين من خلال الشرح السابق وأما ما كان واضحا بينا فسأحيل إلى موضعه من هذا البحث.

قال الشنقيطي: «واعلم أن القياس المنطقي في حد ذاته صحيح النتائج إذا ركبت مقدماته على الوجه الصحيح مادة وصورة مع شروط إنتاجه فهو قطعي الصحة».

وهذا المعنى قال به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال، «فنقول إن صورة القياس إذا كانت مواده معلومة فلاريب أن يفيد اليقين وإذا قيل:

كل أ : ب.
وكل ب : ج
وكانت المقدمتان معلومتين فلا ريب أن هذا التأليف يفيد العلم بأن:
كل أ : ج
وهذا لانزاع فيه.

فصورة القياس لايتكلم على صحتها فإن ذلك ظاهر سواء في الاقتراني المؤلف من الحمليات الذي هو قياس التداخل أو الاستثنائي المؤلف من الشرطيات الذي هو التلازم والتقسيم(٤٣).

وقال في موضوع آخر بعد أن تحدث عن الميزان الذي أنزله الله مع كتابه وهو اعتبار الشيء بمثله وخلافه فيسوى بين المتماثلين ويفرق بين المختلفين قال: «والقرآن مملوء من ذلك لكن ليس هذا موضعه وإنما المقصود التنبيه على جنس الميزان العقلي وأنها حق كما ذكر الله في كتابه وليست هي مختصة بمنطق اليونان وإن كان فيه قسط منها»(٤٤)

قوله «إذا ركبت مقدماته على الوجه الصحيح مادة وصورة» وقد تحدثت عن أنواع الخطأ في القياس مادة وصورة مع توضيح ذلك في الأمثلة في كتاب الوجيز فليراجع(٤٥).

قوله «وإنما يعتريه الخلل من جهة الناظر فيه فيغلط فيظن أن هذا الأمر لازم لهذا مثلا فيستدل بنفي ذلك اللازم في زعمه على نفي ذلك الملزوم مع أنه لاملازمة بينهما في نفس الأمر ألبتة».. وقد وضحت هذا المعنى في مبحث التلازم(٤٦).

أما القياس الاقتراني (التداخل) أو القياس الاستثنائي المتصل (التلازم) والقياس الاستثنائي المنفصل (التعاند) إذا كانت كبراه حقيقية مانعة جمع وخلو فقد سبق بيانها بالتفصيل بما يغني عن إعادته هنا.

قال الشنقيطي بعد ذلك: «والمركب من مانعة الجمع المجوزة للخلو يقطع العقل بصحة إنتاج ضربيه المنتجين لأن مانعة الجمع المذكورة لاتتركب إلا من قضية وأخص

من نقيضها فكلا طرفيها أخص من نقيض الآخر ولذا كان إثبات كل واحد من طرفيه يقتضي نفي الآخر لأن إثبات ماهو أخص من النقيض يستلزم إثبات النقيض لأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم بلاعكس».

الضربان المنتجان هما :

- إثبات المقدم ينتج رفع التالي.
- وإثبات التالي ينتج رفع المقدم.

فلو قلت في المثال :

هذه السبورة إما أن تكون سوداء أو تكون خضراء.

- لكنها سوداء.

ينتج فهي غير خضراء.

ولو قلت: لكنها خضراء.

ينتج فهي غير سوداء.

قوله «لاتتركب إلا من قضية وأخص من نقيضها فكلا طرفيها أخص من نقيض الآخر» فالطرفان هما إما أن تكون سوداء أو خضراء، فنقيض (سوداء) (غير سوداء) و(خضراء) أخص من نقيض (سوداء) لأن (غير سوداء) يشمل جميع الألوان ما عدا الأسود فهو يشمل الأخضر وغيره.

ونقيض (خضراء) غير خضراء و (سوداء) أخص من نقيض (خضراء) لأن غير خضراء يشمل جميع الألوان ماعدا الأخضر فهو يشمل الأسود وغيره.

فتبين أن كلا طرفيها أخص من نقيض الآخر (فسوداء) أخص من نقيض (خضراء) وهو (غير خضراء) و(خضراء) أخص من نقيض (سوداء) وهو (غير سوداء).

قال: ولذا كان إثبات كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الآخر

فإذا كانت السبورة سوداء.

فهي غير خضراء.

وإذا كانت خضراء.

فهي غير سوداء.

قال «لأن إثبات ما هو أخص من النقيض يستلزم إثبات النقيض».

فإثبات (سوداء) التي هي أخص من نقيض (خضراء) وهو (غير خضراء) يستلزم إثبات النقيض وهو غير خضراء.

قال : (لأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم) أي لأن ثبوت الأخص (سوداء) يستلزم ثبوت الأعم (غير خضراء).

قال: (وإذا ثبت النقيض علم انتفاء نقيضه قطعا لاستحالة اجتماع النقيضين).

وإذا ثبت النقيض وهـو هنا (غير خضراء) علم انتفاء نقيضه قطعا وهو هنا (خضراء) قال: (فتعين أن ثبوت كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الآخر).

فثبوت أنها سوداء.

ينتج أنها غير خضراء.

وثبوت أنها خضراء.

ينتج أنها غير سوداء.

قال «بخلاف نفي أحد الطرفين فلا يقتضي نفي الآخر لأن نفي ماهو أخص من النقيض لا يستلزم نفي النقيض لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم».

فو قلت في المثال:

هذه السبورة إما أن تكون سوداء أو خضراء.

لكنها غير سوداء.

لم يلزم نفي أن تكون خضراء.

ولو قلت: لكنها غير خضراء لم يلزم نفي أن تكون سوداء.

لأن نفي ماهو أخص من النقيض لايستلزم نفي النقيض (فسوداء) أخص من نقيض (خضراء) وهو (غير خضراء) فلم يلزم نفي ماهو أخص من النقيض وهو هنا (سوداء) نفي النقيض وهو هنا (خضراء). وكذا يقال في (خضراء) أخص من نقيض (سوداء) وهو (غير سوداء).

فلم يلزم نفي ماهو أخص من النقيض وهو هنا (خضراء) نفي النقيض وهو هنا (سوداء).

(لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم). فنفي الأخص (سوداء) لايستلزم نفي الأعم (غير خضراء) وكذا نفي الأخص (خضراء) لايستلزم نفي الأعم (غير سوداء).

قال «وكذلك المركب من مانعة الخلو المجوزة للجمع فإن العقل الصحيح يقطع بصحة إنتاج ضربيه المنتجين منه وهما العقيمان في الذي قبله لأن مانعة الخلو المجوزة للجمع لاتتركب إلا من قضية وأعم من نقيضها. فكلا من طرفيها أعم من نقيض الآخر. ولذا كان نفي كل واحد منهما يقتضي وجود الآخر بلا عكس لأن نفي ماهو أعم من النقيض يستلزم نفي النقيض لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص».

والضربان المنتجان هما:

- رفع المقدم ينتج إثبات التالي.
- ورفع التالي ينتج إثبات المقدم.
- فلو قلت مثلا:

هذه السبورة إما أن تكون غير سوداء وإما أن تكون غير خضراء.

لكنها سوداء.

ينتج فهي غير خضراء.

ولو قلت.

لكنها خضراء.

ينتج فهي غير سوداء.

قال «لأن مانعة الخلو المجوزة للجمع لاتتركب إلا من قضية وأعم من نقيضها فكلا طرفيها أعم من نقيض الآخر.

فالطرفان هما غير سوداء وغير خضراء.

فهي تتركب من قضية هي (غير سوداء) والأعم من نقيضها وهي (غير خضراء)، (فغير سوداء) أعم من (خضراء) وهو نقيض الطرف الآخر (غير خضراء) و (غير خضراء)، أعم من (سوداء) وهو نقيض الطرف الآخر (غير سوداء) أو (فغير خضراء) أعم من نقيض (غير سوداء) وهو (سوداء).

«فكلا طرفيها أعم من نقيض الآخر».

(فغير سوداء) أعم من نقيض (غير خضراء) وهو (خضراء)، (وغير خضراء) أعم من نقيض (غير سوداء) وهو (سوداء).

وكذا يقال في القضية الآخرى وهي (غير خضراء).

قال «ولذا كان نفي كل منهما يقتضي وجود الآخر بلا عكس».

ففى المثال:

هذه السبورة إما أن تكون غير سوداء أو غير خضراء.

فلو نفيت الأول فقلت:

ولكنها سوداء.

ينتج إذا هي غير خضراء.

ولو نفيت الطرف الثاني فقلت:

لكنها خضراء.

ينتج إذا هي غير سوداء.

قال: «لأن نفي ماهو أعم من النقيض يستلزم نفي النقيض».

الأعم من النقيض في المثال (غير سوداء) فنفيه يستلزم نفي النقيض وهو في المثال (خضراء) «لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص».

فنفي الأعم وهو هنا (غير سوداء) يستلزم نفي الأخص وهو (خضراء).

وإذا لزم انتفائه انتفاء النقيض علم قطعا ثبوت النقيض الآخر لاستحالة عدم النقيضين معا».

فيلزم من انتفـاء الأعم (غير سوداء) انتفاء النقيض وهو المثال (خضراء) وثبت النقيض الآخر وهو (غير خضراء).

لاستحالة عدم النقيضين معا «فلا يمكن أن نرفع عنها جميع الألوان. فلو حكمت بنفي (غير سوداء) فقلت غير (غير سوداء) فقد جزمت بأنها (سوداء) لأن نفي النفى إثبات وإذا خرجت بأنها (سوداء) لزم ضرورة حصول الطرف الثاني الذي هو (غير خضراء) لأن الأسود غير الأخضر قطعا[٤٧].

«فتبين أن نفي كل واحد من طرفيها يستلزم ثبوت الآخر » كما سبق.
قال : «بلاعكس وكل ماذكر بحكم العقل وأنه لايتغير بتغير الزمان».
قوله بلا عكس «وذلك لأن ثبوت الأعم لايستلزم ثبوت الأخص» وقد سبق بيان ذلك[٤٨].

**الخلاصـــة**

أن القياس المنطقي بنقسم إلى قسمين:

الأول: القياس الاقتراني: وهو ماذكرت فيه النتيجة بالقوة دون الفعل بأن يكون مشتملا على مادتها دون صورتها. وأشكاله أربعة ترجع إلى الشكل الأول[٤٩] وهو المسمى عند المتكلمين التداخل[٥٠].

الثاني: القياس الاستثنائي : وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل وذلك بأن تذكر فيه بمادتها وهيئتها الترتيبية[٥١]
وينقسم إلى قسمين :
أحدهما : الاستثنائي المتصل: وهو ما تركب من مقدمتين الأولى شرطية متصلة والثانية استثنائية وهو المسمى عند المتكلمين التلازم[٥٢].

وهو ينتج في حالتين:
الأولى : رفع التالي ونتيجته رفع المقدم.
الثانية : إثبات المقدم ونتيجته إثبات التالي[٥٣].
ثانيهما : الاستثنائي المنفصل وهو ما تركب من مقدمتين الأولى شرطية منفصلة والثانية استثنائية وهو المعروف عند المتكلمين بالتقسيم أو التعاند[٥٤].
وهو على ثلاثة أنواع:

الأول : ما كانت كبراء المنفصلة مانعة جمع وخلو وهي الحقيقة وتنتج في الحالات الأربع:
- إثبات المقدم ينتج رفع التالي.
- وإثبات التالي ينتج رفع المقدم.

- ورفع المقدم ينتج إثبات التالي .
- ورفع التالي ينتج إثبات المقدم[٥٥] .

الثاني : إذا كانت كبراه المنفصلة مانعة جمع وحينئذ ينتج في حالتين :
- إثبات المقدم ينتج رفع التالي .
- وإثبات التالي ينتج رفع المقدم .

الثالث : إذا كانت المقدمة الكبرى المنفصلة مانعة خلو أنتجت في حالتين :
- رفع المقدم ينتج إثبات التالي .
- ورفع التالي ينتج إثبات المقدم .

وهذه الأنواع الثلاثة :
- القياس الحملي الاقتراني (التداخل) .
- والقياس الاستثنائي المتصل (التلازم) .
- والقياس الاستثنائي المنفصل (التعاند) .

يمكن تقريبها للذهن بست صور:

الصورة الأولى : أن الحد الأصغر إذا اندرج في الحد الأوسط واندرج الحد الأوسط في الأكبر لزم عقلا اندراج الحد الأصغر في الحد الأكبر وهي (التداخل) وهي القياس الاقتراني .

الصورة الثانية : نفي اللازم يقتضى نفي الملزوم ولا عكس .

الصورة الثالثة : ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم ولاعكس . وهاتان الصورتان هما (التلازم) وهي القياس الاستثنائي المتصل .

الصورة الرابعة : أن نفي كل واحد من النقيضين يستلزم ثبوت الآخر وثبوت كل منهما يستلزم نفي الآخر . وهذه الصورة هي مانعة الجمع والخلو وهي الحقيقية .

الصورة الخامسة : ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم ولاعكس وهذه الصورة هي مانعة الجمع .

الصورة السادسة : نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ولاعكس . وهذه الصورة هي مانعة الخلو.

فالصور الثلاث الأخيرة تمثل (التعاند) «وهو القياس الاستثنائي المنفصل».

وهذه الصور الست يمكن أن ترجع إلى معنى واحد وهو «التلازم» وهو أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم.

وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم.

وبيان ذلك: في القياس الاقتراني الحملي.

القياس الاقتراني الحملي نوع من التلازم فإنه إذا اندرج الأوسط في الأكبر واندرج الأصغر في الأوسط لزم عقلا اندراج الأصغر في الأكبر.

ففي المثال:

هذا ليس بمتطهر.

ومن ليس بمتطهر فصلاته غير صحيحة.

ينتج هذا صلاته غير صحيحة.

فيقال فيه:

يلزم من عدم الطهارة عدم صحة الصلاة، ويلزم من صحة الثلاثة وجود الطهارة.

أما القياس الاستثنائي المتصل: فهو التلازم بعينه لأن معناه أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، ووجود الملزوم يقتضي وجود اللازم.

إن كان الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر.

**أما القياس الاستثنائي المنفصل: فهو نوع من التلازم لأنه يلزم من وجود أحد** النقيضين عدم الآخر ومن عدم أحد النقيضين وجود الآخر.

هذا في الحقيقية وهو مانعة الجمع والخلو. أما مانعة الجمع ومانعة الخلو فهما فرعان تابعان للحقيقية.

**إذ الحقيقية تعنى أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.**

ومانعة الجمع تعنى الجزء الأول وهو أن النقيضين لايجتمعان وقد يرتفعان.

ومانعة الخلو تعنى الجزء الثاني وهو أن النقيضين لايرتفعان وقد يجتمعان.

فعاد المنطق كله بأقيسته وأشكاله وبراهينه إلى معنى واحد وهو «التلازم» إذ يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم، ومن وجود الملزوم وجود اللازم(٥٦)(٥٧) فهذا أصل المنطق المجرد وجذره ومعناه والعلم عند الله تعالى.

## الخاتمـــة

نسأل الله حسن الخاتمة:

علمت مما سبق أن القياس المنطقي في حد ذاته صحيح النتائج إذا ركبت مقدماته على الـوجـه الصحيح مادة وصـورة كما علمت أن هذه الصـور والأشكـال إذا نظر في معانيها وجدتها ترجع إلى معنى واحد هو التلازم بين الدليل والمدلول عليه.

وإذا علمت أن المنطق يرجع إلى معنى واحد وإن اختلفت صوره وأشكاله وطرقه تبين لك أن المرء كلما ابتعد عن المنطق الأرسطي وأوضاعه وأشكاله وشروطه وضروبه اتسع أفقه وإدراكه وقدرته على التعبير عن هذه المعاني والأدلة بأساليب وطرق عديدة هي أسهل وأقرب إلى الفعل والفطرة من استدلالات **المناطقة وأشياعهم**.

وكلما اقترب من المنطق الأرسطى بقي محبوس العقل واللسان لايتحرك إلا ضمن قواعد وشروط وأحكام محددة، ولذلك كان أهل المنطق اليوناني أضيق الناس علما وبياناً وأعجزهم تصويرا وتعبيرا كما ذكر عن يعقوب بن إسحاق الكندي الفيلسوف أنه قال في بعض مناظراته «هذا من باب فقد عدم الوجود»[٥٨].

وبقي أن تعلم أن هذه الأقيسة المنطقية وإن كانت صحيحة في حد ذاتها إلا أن طريقها صعبة وطويلة ومعقدة كما أن هدفها إيضاح الواضح وتبيين البين وسأوضح لك ذلك بمثال:

إما أن تكون هذه السبورة [سوداء أو خضراء].

فو قلت لكنها سوداء.

ينتج فهي غير خضراء.

هذه النتيجة أليست بديهية فطرية يعرفها كل أحد. فالسبورة إذا كانت سوداء فهي غير خضراء فالتفريق بين الأسود والأخضر يعرفه صغار المتعلمين فضلا عن كبارهم فضلا عن علمائهم ومفكريهم.

لكن تعال انظر كيف تتوصل إلى هذه النتيجة الواضحة في علم المنطق وتبرهن على صحتها: فالمثال السابق مثال من القياس الاستثنائي المنفصل وهو مثال لمانعة الجمع:

وهي ماكانت المقدمة الكبرى فيها مانعة جمع . والمركب من مانعة الجمع المجوزة للخلو يقطع العقل بصحة إنتاج ضربيه المنتجين لأن مانعة الجمع المذكور لاتتركب إلا من قضية وأخص من نقيضها فكلا طرفيها أخص من نقيض الآخر. ولذا كان إثبات كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الآخر لأن إثبات ماهو أخص من النقيض يستلزم إثبات النقيض لأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم بلا عكس. وإذا ثبت النقيضُ علم انتفاء نقيضه قطعا لاستحالة اجتماع النقيضين فتعين أن ثبوت كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الآخر بخلاف نفي أحد الطرفين فلا يقتضي نفي الأخر لأن نفي ماهو أخص من النقيض لايستلزم نفي النقيض لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم . . . (٥٩).

فالضربان المنتجان هما:

إثبات المقدم ينتج رفع التالي.

وإثبات التالي ينتج رفع المقدم.

**فلو قلت في المثال:**

هذه السبورة إما أن تكون سوداء أو خضراء.

لكنها سوداء.

ينتج فهي غير خضراء.

ولو قلت.

لكنها خضراء.

ينتج فهي غير سوداء.

فالطرفان هما : إما أن تكون سوداء أو تكون خضراء.

فتقضي (سوداء) (غير سوداء) والطرف الثاني (خضراء) أخص من نقيض (سوداء) لأن النقيض وهو (غير سوداء) يشمل الأخضر وغيره من الألوان ماعدا اللون الأسود.

ونقيض (خضراء) (غير خضراء) والطرف الثاني (سوداء) أخص من نقيض (خضراء) لأن (غير خضراء) يشمل الأسود وغيره من الألوان ماعدا اللون الأخضر.

فتبين أن كلا طرفيها أخص من نقيض الآخر (فسوداء) أخص من نقيض

(خضراء) وهو (غير خضراء) و(خضراء) أخص من نقيض (سوداء) وهو (غير سوداء).

ولذا كان إثبات كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الآخر.
فإذا كانت السبورة سوداء فهي غير خضراء.
وإذا كانت خضراء، فهي غير سوداء.

لأن إثبات ماهو أخص من النقيض يستلزم إثبات النقيض.

فإثبات (سوداء) التي هي أخص من نقيض (خضراء) وهو (غير خضراء) يستلزم إثبات النقيض وهو (غير خضراء)..

وإذا ثبت النقيض وهو هنا (غير خضراء) علم انتفاء نقيضه قطعا وهو هنا (خضراء). فتعين أن ثبوت كل واحد من طرفيها يقتضي نفي الأخر.

فثبوت أنها سوداء.
ينتج أنها خضراء.
وثبوت أنها خضراء.
ينتج أنها غير سوداء.

بخلاف نفي أحد الطرفين فلا يقتضي نفي الآخر، لأن نفي ماهو أخص من النقيض لا يستلزم نفي النقيض لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم.

فلو قلت في المثال:
هذه السبورة إما أن تكون سوداء أو خضراء.
لكنها غير سوداء.
لم يلزم نفي أن تكون خضراء.
ولو قلت.
لكنها غير خضراء.
لم يلزم نفي أن تكون سوداء.

لأن نفي ماهو أخص من النقيض لايستلزم نفي النقيض (فسوداء) أخص من نقيض (خضراء) وهو (غير خضراء) فلم يلزم من نفي ماهو أخص من النقيض وهو في المثال (سوداء) نفي النقيض وهو في المثال (خضراء).

وكذلك يقال في (خضراء) أنه أخص من نقيض (سوداء) وهو (غير سوداء).

فلم يلزم من نفي ماهو أخص من النقيض وهو هنا (خضراء) نفي النقيض وهو هنا (سوداء). لأن نفي الأخص (سوداء) لايستلزم نفي الأعم (غير خضراء) وكذا نفي الأخص (خضراء) لايستلزم نفي الأعم (غير سوداء).

فهذا الكلام الذي استغرق كل هذا الجهد الفكري كان لبيان تلك النتيجة البدهية والمبرهنة على أن هذه النتيجة صحيحة، وهذا الكلام وإن كان حقا واشتمل على أحكام عقلية قطعية إلا أن فيه طولا وصعوبة وتشعبا وتعقيدا وقد جاء لبيان شيء واضح لايحتاج إلى بيان.

ومثل هذا الكلام لايحتاج إليه الذكي لأنه يدرك مثل هذه النتيجة بداهة ولاينتفع منه البليد بل قد يزيده بلادة وفساداً لما فيه من طول وتشعب وتعقيد. وقد وصف شيخ الإسلام ابن تيمية المنطق بهذه الصفات في مواضع من كتابه الرد على المنطقين فمما قاله: كلمته المشهورة التي أصبحت كالمثل تقال كلما ذكر علم المنطق «أما بعد فإني كنت دائما أعلم أن المنطق اليوناني لايحتاج إليه الذكي ولاينتفع به البليد»(٦٠).

وذهب هذا المذهب أصحاب منطق يور رويال فقد لاحظوا ذلك حينما قالوا إن العقل المستقيم يستطيع أن يفكر تفكيرا سليما دون أن يعرف أو يفكر في القواعد التي يراعيها في تفكيره ومثل هذا الفعل يتكون بمزاولة العلوم والمناهج خيرا منه بواسطة دراسة قواعد المنطق، وفائدة المنطق لاتظهر بوضوح إلا حين يراد الكشف عن عيوب بعض الحجج المعقدة أي أنه يصلح للمناقشة والجدل أكثر مما يصلح للبحث عن الحقيقة واكتشافها ومثل هذا التطبيق العملي الضئيل لايكفي لأن تجعل من المنطق علما عمليا أي فنا فالعلوم كلها حتى أكثرها نظرية قابلة للتطبيق(٦١).

وقال شيخ الإسلام: «الفطرة إن كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلي وإن كانت بليدة أو فاسدة لم يزدها المنطق ـ لو كان صحيحا ـ إلا بلادة وفسادا، ولهذا يوجد عامة

من يزن به علومه لأبد أن يتخبط ولا يأتي بالأدلة العقلية على الوجه المحمود ومتى أتى بها على الوجه المحمود، أعرض عن اعتبارها بالمنطق لما فيه من العجز والتطويل وتبعيد الطريق وجعل الواضحات خفيات وكثرة الغلط والتغليط»[62] «فوسيلته طويلة وفائدته قليلة»[63] فهو كلحم جمل غث على رأس جبل وعر لاسهل فيرتقى ولاسمين فينتقل[64].

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر أنواع القياس. «فنقول هذا الذي قالوه إما أن يكون باطلا وإما أن يكون تطويلا يبعد الطريق على الطالب المستدل فلايخلو عن خطأ يصد عن الحق أو طريق طويل يتعب صاحبه حتى يصل إلى الحق مع إمكان وصوله بطريق قريب كما كان يمثله بعض سلفنا بمنزلة من قيل له أين أذنك؟ فرفع يده فوق رأسه رفعا شديدا ثم أدراها إلى أذنه اليسرى وقد كان يمكنه الإشارة إلى اليمنى أو اليسرى من طريق مستقيم، وما أشبه هؤلاء بقول القائل :

أقام يعمل أياما رويته  وشبه الماء بعد الجهد بالماء

ويقول الآخر :

وإني وإني ثم إني وإنني  إذا انقطعت نعلي جعلت لها شسعا

وما أحسن ما وصف الله به كتابه بقوله ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ (الإسراء/٩) فأقوم الطرق إلى أشرف المطالب ما بعث الله به رسوله وأما طريق هؤلاء فهي على ضلالهم في البعض واعوجاج طريقهم وطولها في البعض الأخرى إنما يوصلهم إلى أمر لاينجى من عذاب الله فضلا عن أن يوجب لهم السعادة فضلا عن حصول الكمال للأنفس البشرية بطريقهم»[65].

وأخيرا بقي أن تعلم أن هذا الحديث في المنطق الأرسطي، أما المنطق الرياضي المجرد فلايشك عاقل في أثره وقيمته في حياة الناس المادية إذ هو أصل الحاسب الآلي (الكمبيوتر) والذي أصبح وسيلة مهمة في حياة الناس اليوم فهو عكس المنطق الأرسطي سهل الاستعمال عظيم الفائدة. أما منطق أرسطو فوسيلته صعبة وطويلة وفائدته قليلة.

والعلم عند الله تعالى.

# ملحـــــق

هذا الملحق جمعت فيه من كتاب واحد فقط جملة من الأمثلة توضح كي استخدم المنـطق الأرسـطي استخداما باطلا في إنكار كثير من الحقائق الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة كإنكار الخالق وإنكار الوحدانية.

وتوضح كيف استخدمته الفرق الكلامية في تقرير عقائدها ومبادئها المنحرفة والمتناقضة.

وتـوضـح أنها تقـدم هذا المنهج العقلي على نصوص الكتاب والسنة وإن ذكر فيها شيء من الآيات أو الأحاديث فيه للاعتضاد لا للاعتماد[٦٦] وكما هو مقرر عند أهل الكلام.

**أولاً : في إنكار الخالق :ـ**

قال الرازي في حكاية شبهات من يقدح في إثبات (واجب الوجود لذاته):

الشبهة الأولى:لو حصل في الوجود موجود واجب الوجود لذاته لكان ذاتا قائمة بالنفس. وكل ذات فإنه يساوي سائر الذوات في كونه ذاتا، وكل ما كان كذلك فهو ممكن الوجود لذاته.

فواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته (هذا خلف)[٦٧].

**ثانيا : في نفي الوحدانية :ـ**

قال الـرازي الحجة الثالثة: إن أقل مرتبة من مراتب الوجود وأشدها نقصا هو الواحد فلو كان واجب الوجود لذاته ليس إلاا لواحد لوجب أن يكون في نهاية القلة والنقص وذلك محال[٦٨].

**ثالثـاً : في نفي الصفات :ـ**

حيث قال نفاة الصفات إن إثبات الصفات لله تعالى يستلزم أن يكون جسما كسائر الأجسام المتصفة بالصفات.

قال الرازي: «لو كان جسما لجاز عليه التفرق والتمزق وهذا محال فذاك محال»[٦٩].

والذين نفوا الصفات الفعلية قالوا بأنها تستلزم حلول الحوادث واستدلوا بأدلة منها :ـ

قال الرازي «الحجة الأولى : أن نقول إن كل ما كان قابلا للحوادث فإنه لايخلو عنها وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث»(٧٠).

وقال : «الحجة الرابعة : لو حدثت صفة في ذات الله لزم وقوع التغير وذلك محال بالاتفاق فوجب أن يكون حدوث تلك الصفة في ذات الله تعالى محالا»(٧١).

**رابعاً : في نفي صفة العلو عن الرب تبارك وتعالى :**

قال الـرازي : «. . . فثبت أن كل متحيز ممكن ويثبت أن واجب الوجود ليس بممكن ينتج فلا شيء من المتحيزات بواجب الوجود فينعكس فلا شيء من واجب الوجود بمتحيز»(٧٢).

قال الرازي : «. . . أما بيان أن كل مركب فهو ممكن فلأن كل مركب فإنه مفتقر إلى غيره وكل مفتقر إلى غيره فهو ممكن لذاته .

فقد بان أن كل جسم مركب وينتج أن كل جسم ممكن لذاته فيثبت أنه لاشيء عن واجب الوجود لذاته يحسن وهو المطلوب»(٧٣).

قال الرازي : «. . . الحجة الثانية : في بيان أنه يمتنع كونه مختصا بالحيز والجهة وأنه لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان محتاجا في وجوده إلى ذلك الحيز والجهة وهذا محال فذاك محال»(٧٤).

قال الرازي : «. . . لو كان الباري تعالى أزلا وأبدا مختصا بالجهة والحيز لكان الجهة والحيز موجودا في الأزل . فيلزم إثبات قديم غير الله وذلك محال بالإجماع»(٧٥).

قال الرازي : «. . . الحجة السادسة في إثبات هذا المطلوب أن نقول:

لو صح الباري تعالى في الحيز لحصل إما في العالم أو خارج العالم والقسمان باطلان فالقول بحصول الله تعالى في الحيز والجهة محال»(٧٦).

**خامساً : في نفي الرؤية :ـ**

قال الرازي : قالو لو صحت رؤيته لوجب أن نراه الآن والثاني باطل فالمقدم باطل»(٧٧).

قال الرازي : « . . الحجة الرابعة : المرئي يجب أن يكون لونا أو متلونا ويجب أن يكون شكلا ولما كان الحق منزها عن هذه الأحوال وجب القطع امتناع رؤية الله تعالى»[٧٨] .

**سادساً : في القضاء والقدر**

ـ قال الرازي : في تقرير مذهب الجبرية القائلين بأن العبد مجبور على الفعل وأنه لاقدرة له ولا إرادة ولااختيار، وفي الرد على المعتزلة الذين يقولون بأن العبد يخلق فعله فأثبتوا خالقا مع الله .

ـ قال : «البرهان الثاني : مقدور العبد مقدور الله تعالى .

ومقدور العبد لايحصل إلا بقدرة الله تعالى .

ينتج أن مقدور العبد لايحصل إلا بقدرة الله تعالى وهو المطلوب»[٧٩] .

ـ وقال : «ويقال الله تعالى إما أن يكون عالما بالجزئيات وإما ألا يكون فإذا كان الأول كان الجبر لازما وإذا ثبت الجبر بطل القول بالتكاليف والنبوة ـ على ماسيأتي تقريره ـ وإن لم يكن عالما بالجزئيات كان القول ببطلان التكليف والنبوة ألزم»[٨٠] .

ـ وقال : «الحجة الأولى : الإيمان نعمة وكل نعمة فهي من الله تعالى ينتج أن الإيمان من الله تعالى»[٨١] .

ـ وقال : «الحجة الخامسة عشرة : الإيمان حسنة وكل حسنة فمن الله . ينتج الإيمان من الله»[٨٢] .

وقال : «عمل العبد شيء .

وكل شيء فهو مخلوق لله تعالى لقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ . الرعد/١٦) .

ينتج أن عمل العبد مخلوق لله تعالى»[٨٣] .

ثم قال : « . . إن الموجود إما أن يكون واجبا لذاته أو ممكنا لذاته (والممكن لذاته لايترجح عدمه على وجوده ووجوده على عدمه إلا يترجح الواجب لذاته . . ) .

فثبت أن الله تعالى هو الخالق والموجود والمقدر لجميع الممكنات، ولما كان فعل العبد من جملة الممكنات وجب دخوله في هذه القضية فثبت أن ظاهر قوله تعالى (الله خالق كل شيء) قد تأكد بهذا البرهان العقلى القاطع» .

وقال مبينا عقيدة الجبرية في نفي قدرة العبد وإرادته والرد على المعتزلة الذين يقولون بأن العبد يخلق فعل نفسه.

«البرهان السابع: لو كان العبد موجداً لأفعال نفسه لكان عالماً بتفاصيل أفعال نفسه،

وهو غير عالم بتفاصيل أفعال نفسه.

فوجب ألا يكون موجدا لأفعال نفسه»[٨٤].

- وقال: «البرهان السادس أن يقال:

العبد لو صح منه إيجاد بعض الممكنات لصح منه إيجاد كلها واللازم محال فالملزوم محال»[٨٥].

- وقال: «... الخصوم وافقونا على أن العبد لايقدر على إيجاد أفعاله بعد عدمها فنقول: لو كان قادر على الإيجاد لكان قادراً على الإعادة. لكننا توافقنا على أن قدرة العبد غير صالحة للإعادة فوجب أن لاتكون صالحة للابتداء»[٨٦].

- وقال: «البرهان العاشر: لو كان فعل العبد يحدث بإيجاد العبد لوجب ألا يحدث إلا ما أراده» العبد واللازم باطل فالملزوم مثله»[٨٧].

ثم حكى الرازي أدلة المعتزلة العقلية التي يستدلون بها على أن العبد خالق لفعل نفسه فقال:

«الحجة الثانية: الأنبياء عليهم السلام أجمعوا على أن الله أمر العباد ببعض الأشياء ونهاهم عن بعضها ولو لم يكن العبد موجدا لأفعال نفسه لما صح ذلك[٨٨].

- وقال: «الحجة الثالثة لو كان موجد فعل العبد هو الله تعالى لكان تكليف العبد بالفعل أو الترك تكليفا بما لا قدرة له عليه، واللازم باطل فالملزوم مثله»[٨٩].

- وقال: «لو لم يكن العبد موجدا لأفعال نفسه لما استحق ثوابا ولاعقابا ولكان الله تعالى مبتدئا بالثواب والعقاب من غير حصول استحقاق لذلك لو جاز ذلك لجاز تعذيب الأنبياء وإثابة الفراعنة والأبالسة. ولو كان كذلك لكان أسفه السفهاء، وقد نزه نفسه عن أن يفعل ذلك فقال في كتابه «أفنجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون» [القلم٣٥/٣٦][٩٠][٩١].

وهذا المنهج العقلي الذي اتبعه الرازي في عرض أدلة الخصوم ومناقشاتها بناء على مذهبه في تقديم العقل على النقل وأن الأدلة اللفظية لاتفيد اليقين وهذا ما صرح به في مواضع من هذا الكتاب حيث قال:

«إن هذه مسألة يقينية فوجب أنه لايجوز التمسك فيها بالدلائل السمعية»[٩٢].

ـ وقال في موضع آخر «مسألة القضاء والقدر مسألة قطعية يقينية وخبر الواحد لايفيد إلا الظن والتمسك بالحجة الظنية في المسألة القطعية لايجوز»[٩٣].

ـ وقال بعد ذكره الأدلة العقلية في مسألة كلام الله تعالى: «فهذه خلاصة الكلام المعقول في هذا الباب وأما اللفظيات والسمعيات ففيها أقوال كثيرة لا تليق بهذا الكتاب والله أعلم بالصواب ومنه التوفيق»[٩٤].

فانظر كيف كانت أدلة القرآن الكريم والسنة لاتليق بكتابه الذي حشر فيه جملة من الشبهات العقلية المنطقية والتي تقرر إبطال الحق واحقاق الباطل. نعوذ بالله من الخذلان ولكن «إنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور».

ومن أجل هذا المنهج وأمثاله قال علماؤنا بتحريم المنطق. تعلما وتعليما. والله المستعان.

# الهوامـــش

(٤) اعلم أن المذكور في الصورة الأولى هو الشكل الأول من أشكال القياس الاقتراني وهو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وكل أشكال القياس الباقية نرجع إليه في المعنى وبيان ذلك:

ـ الشكل الثاني: وهو ماكان الحد الأوسط فيه محمول في المقدمتين.

ووجه الحكم العقلي في إنتاجه أن المحمول فيه مثبت لأحد الموضوعين وهو أن المحمول بعينه منفى عن الموضوع الآخر فيلزم عقلا اختلاف الموضوعين إذ لم يختلفا لما ثبت لأحدهما شيء منتف عن الآخر.

وأن اختلافهما في الكيف (النفي والإثبات) الذي هو أحد شرطي إنتاجه يلزمه ثبوته لأحدهما ونفيه عن الآخر وذلك يلزمه اختلافهما، أعنى موضوعى المقدمتين في الجملة.

ففي المثال:

كل إنسان حيوان مقبدمة صغرى

ولاشي من الحجر بحيوان مقدمة كبرى

ففي المقدمة الصغرى أثبتنا الحيوانية للإنسان وفي المقمدة الكبرى نفينا الحيوانية عن الحجر فدل على أن الحجر غير الإنسان وكذلك تكون النتيجة:

لاشيء من الإنسان بحجر. (آداب البحث والمناظرة للشنقيطي ص ٧٠، ٧١ والوجيز ص ٢١٦).

ـ الشكل الثالث : وهو ماكان الحد الأوسط موضوعا في مقدمتي القياس الصغرى والكبرى.

ووجه الحكم العقلي في إنتاجه هو أن الموضوع الواحد إذا ثبت له محمولان في حالة كون هذا الشكل مركبا من موجبتين لزم عقلا جواز الحكم بأحد لمحمولين على الآخر في الجملة لأن جواز حملهما إيجابا على شيء واحد يدل على حمل آخرهما على أولهما في الجملة كما في قولك:

كل إنسان حيوان مقدمة صغرى.

وكل إنسان ناطق مقدمة كبرى.

فتكون النتيجة بعض لحيوان ناطق.

وإذا كانت إحدى مقدمتيه سالبة والآخرى موجبة لزم من نفى أحد المحمولين عن الموضوع في السالبة وإثباته له في الموجبة حصول التغاير بين المحمولين وجواز الحكم بسلب أحدهما عن الآخر سلبا جزئيا لنفي أحدهما عن الموضوع الذي ثبت له الآخر كما في قولك :

كل ورد نبات صغـرى.

وبعض الورد ليس بأحمر كبرى .

ينتج بعض النبات ليس بأحمر. (آداب البحث والمناظرة ٧٣، الوجيز ٢٢٣).

- الشكل الرابع: وهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعات في صغرى مقدمتيه محمولا في كبراهما فهو عكس الشكل الأول.

ووجه الحكم العقلي في إنتاجه يكون تارة بتبديل مقدمتيه مع عكس النتيجة كالمركب من كليتين موجبتين فلو قلت:

كل إنسان حيوان صغرى.

وكل ناطق إنسان كبرى.

ينتج بعض الحيوان ناطق.

فلو جعلت صغراه هي الكبرى وكبراه هي الصغرى وعكست النتيجة بالعكس المستوى رجع إلى الأول كما لو قلت:

كل ناطق إنسان صغرى.

وكل إنسان حيوان كبرى.

ينتج كل ناطق حيوان.

وهي عكس نتيجته قبل تبديل كل من المقدمتين بالأخرى، وتارة باستعمال العكس (آداب البحث والمناظرة ص ٧٥، الوجيز ص ٢٣٢، ٢٢٣).

فالأشكال الأربعة تعود إلى معنى واحد وهو الحكم بالحد الأكبر على الحد الأصغر لوجود الحد الأوسط.

(٥) انظر الوجيز شرح السلم المنورق ص ١١٦.

(٦) لمزيد من الأمثلة انظر ضوابط المعرفة ص ٢٤٦، ٢٤٧ تأليف عبد الرحمن الميداني، الطبعة الأولى عام ١٣٩٥هـ.

(٧) انظر المنطق الصوري ص ٢٩٦ تأليف عبد الرحمن بدوي، الطبعة الخامسة الكويت. وانظر المنطق تأليف محمد رضا المظفر ص٢٣٦ الطبعة الثالثة النجف ١٣٨٨هـ. وانظر الوجيز شرح السلم المنورق في علم المنطق ص ٢٠٨، ومن الأمثلة:

إذا كانت ١٠ = ٦ + ٤

٦ + ٤ = ٥ + ٥

إذا ١٠ = ٥ + ٥ (المنطق الصوري ص ١٦٦ يتصرف).

(٨) انظر المنطق الصوري ص ١٦٢.

(٩) المطالب العالية في العلم الالهي لفخر الرازي ٧٥/٩. وانظر الأمثلة في الملحق

(١٠) هذه الصورة لاتنعكس فلا يقال إن نفي الملزوم يقتضى نفي اللازم مثال: إذا كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لكن الشمس ليست بطالعة.

لاينتج إذاً الضوء غير موجود لاحتمال وجود الضوء من السراج أو المصباح أو الكهرباء فنفي الملزوم (الشمس طالعة) لايقتضى نفي اللازم (الضوء موجود) لأنه لايلزم من نفي الأخص نفي الأعم. (آداب البحث والمناظرة ص ٧٨، ٧٩ الوجيز ص ٢٤٣، ٢٤٤).

(١١) انظر في هذه آداب الأمثلة وغيرها الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٦٠ ضوابط المعرفة ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩ آداب البحث والمناظرة للشنقيطي ص ٤٣، وانظر الوجيز شرح السلم المنورق ص١٥٨، ٢٤٣.

(١٢) المطالب العالية في العلم الالهي ٣٥٧/٩. ولمزيد من الأمثلة انظر الملحق.

(١٣) شرح الطحاوية ٣٣٦/١، مدارج السالكين لابن القيم ٢٠١/٢، ٢٠٢ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ بدار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

(١٤) المعين والزاد في الدعوة والإرشاد للشيخ محمد الآمين الشنقيطي ص ٣٥، ٣٦ نقلا عن كتاب العلو للدكتور موسى الدويش.

(١٥) وهذه الصورة لاتنعكس فلا يقال إن ثبوت اللازم يقتضي ثبوت الملزوم مثال: إذا كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلو قلت لكن الضوء موجود لاينتج إذاً الشمس طالعة.

فثبوت اللازم (الضوء موجود) لايقتضي ثبوت الملزوم (الشمس طالعة)لأنه لايلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص. (أداب البحث والمناظرة ص٨٧، الوجيز ص ٢٤٣، ٢٤٤.

ومما يدل على أن المادة قد تؤثر في صدق القاعدة العقلية أو كذبها أننا نجد بعض المواد لاتتحقق فيها هذه القاعدة وذلك عند تساوي المقدم والتالي مثل: إذا طلعت الشمس كان النهار موجودا. ففي هذا المثال يلزم من نفي الملزوم نفي اللازم ويلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم فلو قلت لكن الشمس ليست بطالعة صحت النتيجة إذا النهار غير موجود. فلزم من نفي الملزوم نفي اللازم ولو قلت: لكن النهار موجود صحت النتيجة إذاً الشمس طالعة. فلزم من إثبات اللازم إثبات الملزوم.

وهذا التلازم إنما حصل لخصوص المادة دون الصورة والمناطقة لايهتمون إلا بصورة الفكر دون محتواء فلا يعنيهم مثل هذا.

وهذا الملازم المنعكس المطرد بين المقدم والتالي لايوجد في كل الأمثلة لذلك لايصح أن يتخذ مستندا ثابتا للقياس (ضوابط المعرفة ص ٢٨٦، المنطق الواضح ٤٨/٢، ٤٩. الوجيز ص ٢٤٤).

(١٦) آداب البحث والمناظرة ص ٤٣. الوجيز شرح السلم المنورق ص ١٥٨.

(١٧) ضوابط المعرفة ص ٢٨٨.

(١٨) مثال آخر: لو رؤي لكان في جهة، لكنه يرى كما تقولون، إذا هو في جهة.

فثبوت الملزوم وهو (الرؤية) يقتضي ثبوت اللازم وهو (الجهة) فهذا المثال إلزام من المعتزلة للأشاعرة الذين يثبتون الرؤية وينكرون أن يكون الله تعالى في جهة العلو وهذا المعنى هو حكاية ماذكره شارح الطحاوية بقوله (ولهذا ألزم المعتزلة من نفي العلو بالذات بنفي الرؤية وقالوا كيف تعقل رؤية بغير جهة) شرح الطحاوية ٣٢٠/١

(١٩) وفائدة هذا النوع من الاستدلال أنه في بعض الأحيان قد لايمكنك إقامة الدليل على المقصود فيقام الدليل على بطلان نقيضه فيثبت المقصود لأن النقيضين لايكذبان معا ولايصدقان معا فإذا بطل أحدهما صدق الآخر (المنطق الواضح ٢٠/٢).

فإنك إذا اقمت الدليل على صحة نقيض قول الخصم فكأنك أقمته على بطلان دليله لأن صحة النقيض يلزمها بطلان نقيضه. وإذا أقمت الدليل على بطلان نقيض قولك فكأنك أقمته على صحته لأن بطلان النقيض يلزمه صحة نقيضه (آداب البحث والمناظرة ص ٥٧) ومنه قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ (الأنبياء/٢٢) ففي الآية بطلت الوثنية لامتناع الفساد، فثبت التوحيد وهو نقيض الوثنية (مناهج الجدل

في القرآن الكريم ص٥٧).

مثال آخر قال الله تعالى ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾ (النساء: ٨٢) بطل أن يكون من عند غير الله لأنه لا اختلاف فيه ولا تضارب فثبت النقيض وهو أنه من عند الله تعالى (مناهج الجدل) ص٧٨

مثال آخر: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ (الطور/٣٥)) فإذا بطل أن يكون العدم (من غير شيء) هو الأصل العام المطلق ثبت أن نقيضه وهو (الوجود) هو الأصل [ضوابط المعرفة من ١٦٧ : المستصفى للغزالي ١/٣٦: دار العلوم الحديثة بيروت، الوجيز ص١٧٤ ]

(*) ضوابط المعرفة ص ٩٦.

(٢٠) مثال آخر بالرموز المجردة.

في حال النفي : إما أن تكون أ هي ب أو جـ. لكنها ليست ب.

إذاً هي جـ أو يقال: إما أن تكون أ هي ب أو تكون أ ـ هي د لكن أ ليست ب.

إذاً جـ هي د أو يقال: إما أن تكون أ أو ب هي جـ لكن أ ليست جـ إذا ب هي جـ وفي حالة الإثبات يقال: دائماً إما أن تكون أ هي ب أو جـ لكن أ هي ب إذاً أ ليست جـ. أو يقال دائما إما أن تكون أ هي ب أو جـ هي د لكن أ هي ب إذا جـ ليست د أو يقال: دائما إما أن تكون أ أو ب هي د لكن أ هي جـ إذا ب ليست جـ (المنطق الصوري ص ٢٢٠).

تنبيه منهم :

قال عبد الرحمن بدوي: وهذه الرموز إنما تأتي في الحقيقة التي يكون العناد بين طرفيها تاما إما مانعة الجمع ومانعة الخلو فلا نستطيع أن نميز بينها بمجرد الرمز بل لابد من إدخال المادة في اعتبارنا حتى نستطيع التمييز بينها وهذا يخرجنا عن النظر الصوري الصرف الذي هو نظر المناطقة (المنطق الصورى ٢٢٢ تأليف عبدالرحمن بدوي).

(٢١) المطالب العالية في العلم الإلهي ٢/١٤٧.

(٢٢) وقد علمت أن الشر لاينسب إلى الله «الشر ليس إليك» وإن كان الله هو خالق الشر وموجده لكن الشر نسبي إضافي فهو من جهة خلق الله له وتقديره وقضائه خير وهو من جهة وقوعه على المخلوق شر وذلك مثل القتل قصاصا فمن حيث إيقاعه على المقتول هو شر لأنه أرمل نساءه ويتم أطفاله وأزهق نفسه وهو من حيث حفظ الأمن وتماسك المجتمع خير وبر وحكمة وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ وتقول العرب «القتل أنفى للقتل».

فهذا بعض الجواب عن هذه الشبهة (مدار السالكين ٢/٢٠٨ شرح الطحاوية ١/٣٢١) أما أدلة الوحدانية فيه أكثر من أن تحصى.

(٢٣) وهذه الصورة لاتنعكس فلا يقال إن نفي الأخص يستلزم نفي الأعم.

مثال: هذه الصورة إما أن تكون سوداء أو تكون خضراء فلو قلت: لأنها غير سوداء لم يلزم أن تكون غير خضراء ولو قلت: لكنها غير خضراء. لم يلزم أن تكون غير سوداء.

لأن نفي الأخص لايستلزم نفي الأعم (آداب البحث والمناظرة ص ٦ الوجيز ص ٢٤٥، ٢٤٦) لأن نفي

الأخص (سوداء لايستلزم نفي الأعم غير خضراء). وكذا يقال لأن نفي الأخص (خضراء) لايستلزم نفي الأعم غير (سوداء).

ومثله في الأمثلة الأخرى يقال نفي (الرسالة) الأخص لايستلزم نفي (النبوة) الأعم وكذا نفي الإنسانية لايستلزم نفي الحيوانية ونفي السواد لايستلزم نفي اللونية ونفي الاستواء لايستلزم نفي العلو.. وهكذا.

(٢٤) المنطق الصورى والرياضي ص ٢١٧، تأليف عبدالرحمن بدوي، الطبعة الخامسة.

(٢٥) وهذه الصورة لاتنعكس فلا يقال إن ثبوت الأعم يستلزم ثبوت الأخص.

مثال: هذه السبورة إما أن تكون غير سوداء وإما أن تكون غير خضراء فلو قلت: لكنها غير سوداء لم يلزم أن تكون خضراء وكذا لو قلت لكنها غير خضراء لم يلزم أن تكون سوداء.

لجواز أن تكون غير سوداء وغير خضراء بأن تكون بيضاء إذ الأبيض غير الأسود وغير الأخصر فثبوت الأعم (غير سوداء) لايستلزم ثبوت الأخص (خضراء). ومثله في الأمثلة السابقة ثبوت الأعم وهو (النبوة) لايستلزم الأخص وهو (الرسالة) وثبوت الحيوانية لايستلزم ثبوت الإنسانية وثبوت اللونية لايستلزم السواد. وهكذا.

(٢٦) المنطق الصورى والرياضي ص ٢١٧ تأليف عبد الرحمن بدوى.

(٢٧) انظر الوجيز شرح السلم المنورق ص ١٩٣.

(٢٨) انظر الوجيز شرح السلم المنورق ص ٢٣٩.

(٢٩) آداب البحث والمناظرة ص ٧٩. الوجيز ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣٠) انظر ما ذكر آنفاً من هذا البحث.

(٣١) الوجيز ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣٢) انظر ما ذكر آنفاً من هذا البحث.

(٣٣) الوجيز ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣٤) انظر ما ذكر آنفاً من هذا البحث.

(٣٥) الرد على المنطقيين ص ٦.

(٣٦) هذه الصور الست التي سبق الحديث عنها ترجع إلى صورة القياس الاقتراني بل إن كل قياس في العالم يمكن رده إلى صورة القياس الاقتراني كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وبيان ذلك كالتالي:

ففي الصورة الثانية:

«إن كانت الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر».

لكن المصلي غير متطهر ينتج إذاً الصلاة غير صحيحة.

وهذه الصورة ترجع إلى الاقتراني فيقال: هذا ليس بمتطهر. ومن ليس بمتطهر فصلاته غير صحيحة ينتج فهذا صلاته غير صحيحة.

وفي الصورة الثالثة

إن كانت الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر

لكن الصلاة صحيحة

ينتج فالمصلي متطهر

وهذه الصورة يمكن إرجاعها إلى الاقتراني فيقال: هذا مصلي وكل مصلي متطهر، ينتج فهذا متطهر

وفي الصورة الرابعة

يقال العدد إما أن يكن شفعا أو وترا

لكنه وتر

يمكن رد هذا النوع من القياس إلى الاقتراني فيقال: هذا العدد وتر. وكل وتر فليس بشفع. ينتج هذا العدد ليس بشفع

والصورة الخامسة والسادسة فرعان عن الصورة الرابعة وبهذا يتبين أن القياس لاستثنائي المتصل (التلازم) والقياس الاستثنائي المنفصل (التعاند) يمكن أن يأتى كل منهما بصورة القياس الاقتراني (التداخل) انظر تفاصيل هذه المسألة في كتاب الرد على المنطقين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٧٥، ٢٧٦.

كما يمكن أن يصور القياس الاقتراني بصورة القياس الاستثنائي سواء أكان متصلا أو منفصلاً. انظر الرد على المنطقين ص ٢٩٤) كما يمكن أن يصور القياس الاقتراني بصورة قياس التمثيل انظر الرد على المنطقيين ص٦).

(٣٧) الرد على المنطقيين ص ٢٩٦.

(٣٨) الرد على المنطقيين ص ١٦٦.

(٣٩) الرد على المنطقيين ص ٢٩٤.

(٤٠) الرد على المنطقيين ص ١٦٦.

(٤١) الرد على المنطقيين ص ٢٩٦.

(٤٢) انظر ما ذكرنا آنفاً.

(٤٣) الرد على **المنطقيين** ص ٢٩٣، ٢٩٤ وانظر ص ٣ من المرجع نفسه.

(٤٤) الرد على المنطيين ص ٢٨٣

(٤٥) انظر الوجيز شرح السلم المنورق في علم المنطق ص ٢٧٥-٢٨٠.

(٤٦) انظر الصورة الثانية والصورة الثالثة ما ذكر آنفاً من هذا البحث.

(٤٧) انظر آداب البحث والمناظرة ص ٤٨. الوجيز ص ١٦٣. ضوابط المعرفة ص ٩٥، ٩٧ المنطق الواضح ٢ / ١٧.

(٤٨) ا ماذكر آنفاً من هذا البحث.

(٤٩) انظر الوجيز شرح السلم المنورق ص ١٩٤.

(٥٠) الرد على المنطقيين ص ٦ ، ٢٩٣.

(٥١) انظر الوجيز شرح السلم المنورق ص ٢٣٩.

(٥٢) الرد على المنطقين ص ٦. ٢٩٤.

(٥٣) انظر آداب البحث والمناظرة ص ٧٩. الوجيز ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥٤) الرد على المنطقين ص ٦ ، ٢٩٤.

(٥٥) الوجيز ص ٢٤٧.

(٥٦) قال شيخ الاسلام ان تيمية : بل إن هذا مع اختصاره فإنه يشمل جميع أنواع الأدلة سواء سميت «براهين» أو أقيسة أو غير ذلك = الرد على المنطقيين ص **٢٩٤**

(٥٧) ويمكن أن يقال إن القياس المنطقي كما بينته بالصور الست السابقة يعود إلى العموم والخصوص المطلق ماعدا الصورة الرابعة فإنها تعود إلى قانون التناقض. وبيان ذلك: الصورة الأولى: القياس الاقتراني (التداخل) ويتكون من ثلاث حدود:

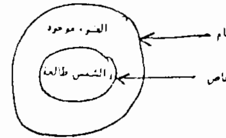
الحد الأكبر وهو عام والحد الأوسط وهو عام نسبي فهو عام بالنسبة لما تحته خاص بالنسبة لما فوقه الحد الأصغر وهو خاص.

فإذا اندرج العام النسبي في العام واندرج الخاص في العام النسبي لزم عقلا اندراج الخاص في العام. كل سمك حيوان. وكل حيوان يتحرك بالإرادة ينتج : فكل سمك يتحرك بالإرادة.

وبقية الأشكال ترجع للشكل الأول.

الصورة الثانية: (القياس الاستثنائي المتصل) التلازم). المثال:

إن كانت الشمس طالعة فالضوء موجود لكن الضوء غير موجود ينتج إذاً الشمس ليست بطالعة.



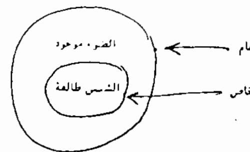

نفي اللازم (الضوء موجود) يقتضى نفي الملزوم (الشمس طلعة).

نفي الأعم (الضوء موجود) يقتضى نفي الأخص (الشمس طالعة).

الصورة الثالثة (القياس الاستثنائي المتصل) التلازم).

مثال:

إن كانت الشمس طالعة فالضوء موجود لكن الشمس طالعة ينتج إذن الضوء موجود.



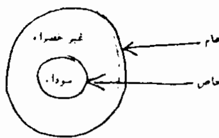

إثبات الملزوم (الشمس طالعة) يقتضي إثبات اللازم (الضوء موجود) إثبات الأخص (الشمس طالعة) يقتضي إثبات الأعم (الضوء موجود)

الصورة الخامسة: القياس الاستثنائي المنفصل (التعاند) (مانعة الجمع).

المثال:

هذه السبورة إما أن تكون سوداء أو تكون خضراء لكنها سوداء.

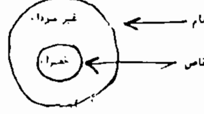
ينتج إذا هي غير خضراء.



ثبوت الأخص (سوداء) يستلزم ثبوتالأعم (غير خضراء).

الصورة السادسة: القياس الاستثنائي المنفصل (التعاند) مانعة الخلو.

المثال؛ هذه السبورة إما ان تكون غير سوداء أو غير خضراء لكنها سوداء ينتج إذا هي غير خضراء.




نفي الأعم (غير سوداء) يستلزم نفي الأخص (خضراء).

أما الصورة الرابعة (وهي من القياس الاستثنائي المنفصل) (التعاند) وهي مانعة الجمع والخلو فإن العلاقة بين طرفيها هي التباينْ والتناقض لأنه يلزم من وجود أحد طرفيها عدم الآخر ومن عدم أحد طرفيها وجود الآخر.

فعاد القياس المنطقي كله إلى معنيين:

أحدهما: العموم والخصوص.

والثاني: قانون التناقض.

والعلم عند الله تعالى.

(٥٨) الرد على المنطقيين ص ١٦٦، ١٦٧.

(٥٩) آداب البحث والمناظرة ص ٦.

(٦٠) الرد على المنطقيين ص ٣.

(٦١) «جليو» بحث في المنطق ١-٣ ١٩٢٩، ط ٥ نقلا عن المنطق الصوري ص ٢٠، عبد الرحمن بدوي، ط ٥.

(٦٢) الرد على المنطقيين ص ٣٧٥.

(٦٣) مجموع الفتاوى ٢٢/٢، الرد على المنطقيين ص ٣١.

(٦٤) قطعة من الحديث أم زرع في صحيح مسلم ٨٩٦/٤ كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، حديث رقم ٢٤٤٨.

(٦٥) الرد على المنطقيين ص ١٦١.

(٦٦) انظر ما ذكر آنفاً.

(٦٧) المطالب العالية من العلم الإلهي ١٦٤/١.

(٦٨) المطالب العالية من العلم الإلهي ١٤٨/٢.

(٦٩) المطالب العالية من العلم الإلهي ٣٢/٢.

(٧٠) المطالب العالية ١٠٨/٢.

(٧١) المطالب العالية ١١٠/٢، ١١١

(٧٢) المطالب العالية ٣١/١.

(٧٣) المطالب العالية ٢٨/٢.

(٧٤) المطالب العالية ٣٩/٢.

(٧٥) المطالب العالية ٤٠/٢.

(٧٦) المطالب العالية ٢/٤٩ .

(٧٧) المطالب العالية ٢/٨٣ .

(٧٨ المطالب العالية ٢/٨٣ .

(٧٩) المطالب العالية ٩/٧٧ .

(٨٠) المطالب العالية ٨/١٨ .

(٨١) المطالب العالية ٩/١٧٥ .

(٨٢) المطالب العالية ٩/١٩٤ .

(٨٣) المطالب العالية ٩/١٣٨ .

(٨٤) المطالب العالية ٩/٨٤ .

(٨٥) المطالب العالية ٩/٩١ .

(٨٦) المطالب العالية ٩/٩٣ .

(٨٧) المطالب العالية ٩/٩٧ .

(٨٨) المطالب العالية ٩/٢٦٠ .

(٨٩) المطالب العالية ٩/٢٦١، ٣١٥ .

(٩٠) المطالب العالية ٩/٢٦٣ .

(٩١) انظر في مناقشة هذه الشبهات : كتاب درء تعارض العقل والنقل وكتاب مجموعة الرسائل والمسائل وكتاب القدر المجلد/٨ ضمن مجموع الفتاوى وكلها لشيخ الإسلام ابن تيمية . وكتاب الكافية الشافية وكتاب شفاء العليل في القضاء والقدر والتعليل وهما للإمام ابن قيم الجوزية وكتاب شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز وكتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري .

(٩٢) المطالب العالية ٩/١٣٨ .

(٩٣) المطالب العالية ٩٠/٢١٣

(٩٤) المطالب العالية ٣/٢٠٧ .

# قائمة المراجع

- آداب البحث والمناظرة، تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، طبع بمطابع شركة المدينة للطباعة والنشر. جدة المملكة العربية السعودية.

- «بحث في المنطق» جيلو، ٢ الطبعة الخامسة عام ١٩٢٩م نقلا عن المنطق الصوري والرياضي، تأليف عبدالرحمن بدوي، ط/الخامسة.

- الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية نشر إدارة ترجمان السنة، الطبعة الثانية عام ١٣٩٦هـ، لاهور باكستان مطبعة المعارف.

- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، تحقيق د. عبدالله التركي وشعيب الأرناؤط. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت عام ١٤٠٨هـ.

- صحيح الإمام مسلم - للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر وتوزيع دار الإفتاء، الرياض عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- ضوابط المعرفة، تأليف عبد الرحمن بن حسن الميداني، الطبعة الأولى عام ١٣٩٥هـ، دار القلم، بيروت، لبنان.

- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية جمع عبدالرحمن قاسم النجدي وابنه محمد، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ، نشر وتوزيع إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

- مدارج السالكين إلى منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تأليف الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله، الطبعة الثانية عام ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- المستصفى للإمام الغزالى، دار العلوم الحديثة، بيروت.

- المطالب العالية في العلم الإلهي لفخر الدين الرازي المتوفي سنة ٦٠٦هـ. تحقيق أحمد حجازي السقا، الناشر دار الكتب العربي. الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. بيروت. لبنان.
- المعين والزاد في الدعوة والإرشاد للشيخ محمد الأمين الشنقيطي نقلا عن كتاب العلو للدكتور موسى الدويش.
- مناهج الجدل في القرآن الكريم، تأليف الدكتور زاهر بن عواض الألمعي، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤هـ مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.
- المنطق تأليف محمد رضا المظفر، الطبعة الثالثة. النجف عام ١٣٨٨هـ.
- المنطق الصوري والرياضي، تأليف عبد الرحمن بدوي الطبعة الخامس، الكويت، وكالة المطبوعات، عام ١٩٨١م.
- المنطق الواضح، تأليف محمد عبد الوهاب فايد، الطبعة الأولى عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م. مكتبة ومطبعة على صبيح وأولاده، مصر.
الوجيز شرح السلم المنورق في علم المنطق، تأليف علي بن محمد آل دخيل الله (لم يطبع بعد).